كتاب من حقوق الانسان الى الحريري يطلب التراجع عن الدعوى ضد المغربي

تلقت "النهار" رسالة بالفاكس من منظمة "مراقبة حقوق الانسان – الشرق الاوسط" تضمن كتاباً وجهته المنظمة الى رئيس الحكومة رفيق الحريري ونددت فيه بالاستدعاء الصادر في ٢٦ أيار في حق "المحامي اللبناني الناشط في الدفاع عن حقوق الانسان الدكتور محمد المغربي" ومما جاء في الرسالة: "ان هذا اشد ما يمكن ان تتعرض له حرية الاعلان عن التعرض لحقوق الانسان في لبنان". والمغربي ملاحق بثلاثة اتهامات وجهتها الحكومة اللبنانية "بسبب اعمال تتعلق مباشرة بدوره كمحام للدفاع، وذلك رغم معارضة نقابة المحامين في بيروت نظراً الى الحصانة التي يتمتع بها المحامي".

وتتلخص الاتهامات الثلاثة بالآتي:

"أولاً – تمكنت الحكومة من مراقبة رسالة وجهت عبر "الفاكس" في ٢٤ ايلول ١٩٩٤، يشكو فيها الدكتور المغربي الى "منظمة العفو الدولية" ممارسات المحكمة العسكرية بصفته محامياً للدفاع في احد القضايا امامها واعتبرت وزارة الدفاع ان هذه الرسالة تتعرض الى اجهزة امن الدولة، وطلبت من المدعي العام المباشرة بملاحقة الدكتور المغربي.

ثانياً – طاولت التهمة اقواله في احدى مرافعاته دفاعاً عن موكله في المحكمة العسكرية في ٩ تموز ١٩٩٤ وفيها انه "في غياب اي اعتراف رسمي بان اسرائيل هي "العدو" للبنان، لا يمكن ان يستجوب موكله بتهمة التعامل مع جيش العدو او عملائه".

ثالثاً – تهمة تتعلق بدفاعه في دعوى تولاها لاحد مالكي الاراضي ضد "سوليدير".

واضافت: "نظراً الى دور الدكتور مغربي الفعال في المدافعة عن حقوق الانسان في لبنان ومدافعته عن عشرات الاشخاص المفترى عليهم، ترى المنظمة ان هذا الادعاء يهدف الى التهويل على هذا المحامي الذي يقوم بواجبه (...) وستنظر المنظمة بحذر الى ما سينتج عن ذلك من عامل تخويف للمحامين الذين يدافعون عن الافراد ضد الملاحقات الرسمية وانتهاك الحقوق".

وطالبت المنظمة من المحكمة البدائية "التقيد بقرار نقابة المحامين والحفاظ على حصانة الدكتور مغربي كمحام، يدافع عن موكليه. كما طالبت الحكومة اللبنانية بايقاف هذه الدعوى ضد المغربي وعدم التعرض الى الاشخاص الذين يعلنون انتهاكات حقوق الانسان".

الاثنين تبدأ محاكمة اليابانيين